شركة صناديق الموشرات
" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
و كذا تقرير مراقبى الحسابات

رزق وديد رزق الله
محاسب قانونى

وحيد عبدالغفار وشركاه – بيكر تيللى
محاسبون قانونيون ومستشارون

الفهرس	صفحة
تقرير مراقبى الحسابات	١
قائمة المركز المالي	٢
قائمة الدخل	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التغير فى حقوق الملكية	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٧-٣٤

رزق وديد رزق الله
محاسب قانوني

وحيد عبدالغفار وشركاه - بيكر تيللى
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير مراقبى الحسابات

السادة / مساهمى شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية
راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالى في ٣١ مارس ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مدير الاستثمار عن القوائم المالية
هذه القوائم المالية مسئولية مدير الاستثمار "شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار"، فمدير الاستثمار مسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات
تنحصر مسئوليتنا على إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها .وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية .وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ .ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار .وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي
ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢١، وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
يمسك "مدير الاستثمار" حسابات مالية منتظمة لشركة الصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق (نشرة الاكتتاب) على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وتعديلاتها وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

مراقبى الحسابات

رزق وديد رزق الله
رقم القيد في سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية ١٧١
رزق وديد رزق الله
محاسب قانوني

طارق صلاح سير
رقم القيد في سجل مراقبى حسابات
الهيئة العامة للرقابة المالية ١٠٥
وحيد عبدالغفار وشركاه – بيكر تيللى
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في : ٩ يونيو ٢٠٢١

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي – في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
الأصول			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – أسهم	٩	٣٩ ١٩٣ ٢٤٩	٤٠ ٣٧٩ ٢٦٧
نقدية بالبنوك	١٠	٢٤١ ٥٢٨	٤٨٠ ٢٢٥
أرصدة مدينة أخرى	١١	٥٤ ٥٦٦	١٦٢ ٠٧٧
إجمالى الأصول		**٣٩ ٤٨٩ ٣٤٣**	**٤١ ٠٢١ ٥٦٩**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
وثائق استثمار أخرى		٢٨ ٥٦٧ ٣٧٢	٢٨ ٦٩١ ١١٠
إجمالى وثائق الاستثمار المصدرة والمدفوعة		**٣٣ ٥٦٧ ٣٧٢**	**٣٣ ٦٩١ ١١٠**
أرباح مرحلة		٥ ٦١٨ ٩٣٨	٧ ٠٦٥ ٠٨٨
إجمالى حقوق الملكية	١٤	**٣٩ ١٨٦ ٣١٠**	**٤٠ ٧٥٦ ١٩٨**
الالتزامات			
أرصدة دائنة أخرى	١٢	٣٠٣ ٠٣٣	٢٦٥ ٣٧١
إجمالى الالتزامات		**٣٠٣ ٠٣٣**	**٢٦٥ ٣٧١**
إجمالى حقوق الملكية والالتزامات		**٣٩ ٤٨٩ ٣٤٣**	**٤١ ٠٢١ ٥٦٩**

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٤ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

محمد نجيب
رئيس مجلس الأدارة
شركة صناديق المؤشرات
الجهة المؤسسة

مدحت فتحى
مدير العمليات
شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار
مدير الاستثمار

القاهرة فى : ٩ يونيو ٢٠٢١

تقرير مراقبى الحسابات مرفق.

شركة صناديق المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded Funds Co S.A.E

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٠
صافى التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية		(١ ٧٥٧ ٥٢٤)	(١٥ ٠٠٨ ٨٢٥)
صافى أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية		٤١٧ ٠٩١	(٥٣ ٣٤٠)
توزيعات أرباح أسهم		١٧ ٢٥٨	٢ ٩٧٢
فوائد وعوائد دائنة		٦٦	٢ ١٧٨
فروق عملة		(٢ ٨٥٩)	(١ ٤٠٨)
إجمالى (الخسائر)		**(١ ٣٢٥ ٩٦٨)**	**(١٥ ٠٥٨ ٤٢٣)**
يخصم : المصروفات			
أتعاب مدير الاستثمار	١٧	٤٣ ١١٧	٤٩ ٠٩٠
عمولة شركة خدمات الإدارة	١٧	٤ ٧٣٥	٥ ٤٥٦
عمولة حفظ أوراق مالية	٦	٩٠٠	١ ٣٦٥
ضرائب على توزيعات أرباح الأسهم		٨٦٣	٢٩٧
مصروفات ادارية وعمومية	١٦	٧٠ ٥٦٧	٩٢ ٢١٩
اجمالى المصروفات		**١٢٠ ١٨٢**	**١٤٨ ٤٢٧**
صافى (خسائر) الفترة		**(١ ٤٤٦ ١٥٠)**	**(١٥ ٢٠٦ ٨٥٠)**
نصيب الوثيقة في صافى (خسائر) الفترة	١٥	**(٠,٤١)**	**(٤,٦٤)**

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٤ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

شركة صناديق المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٠
صافى (خسائر) الفترة	(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(١٥ ٢٠٦ ٨٥٠)
الدخل الشامل الأخر	--	--
إجمالي (الخسائر) الشامل عن الفترة	(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(١٥ ٢٠٦ ٨٥٠)

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٤ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

شركة صناديق المؤشرات ش م م
Exchange Traded Funds Co. S.A.E

شركة صناديق المؤشرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	رأس المال	وثائق استثمار أخرى	إجمالى وثائق الاستثمار	أرباح مرحلة	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٨ ٦١٩	٣١ ٠٠٨ ٦١٩	١٧ ٣٤٨ ٦٥٠	٤٨ ٣٥٧ ٢٦٩
وثائق مصدرة خلال الفترة	--	٥٨ ٥٦٥	٥٨ ٥٦٥	--	٥٨ ٥٦٥
صافي (خسائر) الفترة	--	--	--	(١٥ ٢٠٦ ٨٥٠)	(١٥ ٢٠٦ ٨٥٠)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦ ٠٦٧ ١٨٤	٣١ ٠٦٧ ١٨٤	٢ ١٤١ ٨٠٠	٣٣ ٢٠٨ ٩٨٤
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٦٩١ ١١٠	٣٣ ٦٩١ ١١٠	٧ ٠٦٥ ٠٨٨	٤٠ ٧٥٦ ١٩٨
وثائق مصدرة خلال الفترة	--	١٨٤ ٥٩٧	١٨٤ ٥٩٧	--	١٨٤ ٥٩٧
وثائق مستردة خلال الفترة	--	(٣٠٨ ٣٣٥)	(٣٠٨ ٣٣٥)	--	(٣٠٨ ٣٣٥)
صافي (خسائر) الفترة	--	--	--	(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(١ ٤٤٦ ١٥٠)
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٥٦٧ ٣٧٢	٣٣ ٥٦٧ ٣٧٢	٥ ٦١٨ ٩٣٨	٣٩ ١٨٦ ٣١٠

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٤ تمثل جزء متمم للقوائم المالية

شركة صناديق المؤشرات ش.م.م
Exchange Traded Funds Co S.A.E

قائمة التدفقات النقدية – عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافى (خسائر) الفترة		(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(١٥ ٢٠٦ ٨٥٠)
تسويات لمطابقة صافي الخسائر مع صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات فى الاوراق المالية		١ ٧٥٧ ٥٢٤	١٥ ٠٠٨ ٨٢٥
أرباح (خسائر) التشغيل قبل التغير فى الأصول والالتزامات		٣١١ ٣٧٤	(١٩٨ ٠٢٥)
صافى حركة الاستثمارات		(٥٧١ ٥٠٦)	١٧٥ ٩٠٣
التغير فى أرصدة مدينة أخرى		١٠٧ ٥١١	٧٤ ٨٢٨
التغير فى أرصدة دائنة أخرى		٣٧ ٦٦٢	(٧٢ ٦٩٩)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		(١١٤ ٩٥٩)	(١٩ ٩٩٣)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
المحصل من اصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة		١٨٤ ٥٩٧	٥٨ ٥٦٥
المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة		(٣٠٨ ٣٣٥)	--
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) الناتجة من الأنشطة التمويلية		(١٢٣ ٧٣٨)	٥٨ ٥٦٥
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة		(٢٣٨ ٦٩٧)	٣٨ ٥٧٢
النقدية وما فى حكمها في بداية الفترة		٤٨٠ ٢٢٥	٤٥١ ٨٣٠
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		٢٤١ ٥٢٨	٤٩٠ ٤٠٢
ويتمثل رصيد النقدية وما فى حكمها فيما يلى:			
حسابات جارية	١٠	٢٤١ ٥٢٨	٤٩٠ ٤٠٢
النقدية وما فى حكمها فى نهاية الفترة		٢٤١ ٥٢٨	٤٩٠ ٤٠٢

الإيضاحات المرفقة من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٤ تمثل جزء متمم للقوانم المالية

شركة صناديق المؤشرات تترم Exchange Traded Funds Co S A E

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة صناديق المؤشرات "شركة مساهمة مصرية" بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٤ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بإنشاء شركة صندوق مؤشر (EGX ٣٠ Index ETF) هو صندوق مؤشر مفتوح بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري عند التأسيس مقسم علي مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للوثيقة ويجوز زيادة حجم الصندوق، مع مراعاة أنه في حالة زيادة حجم الصندوق لأكثر من ٥٠ ضعف المبلغ المجنب من الشركة المؤسسة لحساب الصندوق بعد الرجوع للهيئة مع مراعاة الالتزام بأحكام المادة (١٤٧) من لائحة قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ هذا وقد خصص للجهة المؤسسة ٥٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ٥ مليون جنيه مصري، بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٦٩٧) في ٢٢ يوليو ٢٠١٤، ويهدف الصندوق إلي تحقيق عائد يوازي عائد مؤشر EGX ٣٠ حيث يستثمر الصندوق أمواله في محفظة من الأسهم مطابقة للمؤشر من حيث الأسهم ونسب الاستثمار مع وجوب الالتزام بالقواعد التنظيمية لصناديق المؤشرات المتداولة الصادرة من البورصة المصرية.

تم التعاقد مع شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار وهي شركة مساهمة مصرية مؤسسة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال والمرخص لها بترخيص رقم (٣١٩) لتقوم بمهام مدير الاستثمار.

بلغ عدد الوثائق عند الاكتتاب والتخصيص ١٠٠٠٠٠٠ وثيقة (فقط مليون وثيقة) القيمة الاسمية للوثيقة ١٠ جنيه مصري (عشرة جنيهات مصرية لاغير) بإجمالي مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (عشرة مليون جنيهاً مصرياً لاغير) خصص منها لشركة صناديق المؤشرات ٥٠٠٠٠٠ وثيقة (خمسمائة ألف وثيقة) بقيمة إجمالية ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسة مليون جنيهاً مصرياً لاغير) ولا يجوز للشركة استرداد قيمتها أو التصرف فيها قبل انتهاء مدة الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة مسبقاً هذا وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يقل القدر المكتتب فيه من المؤسسين في الصندوق عن مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسة مليون جنيهاً مصرياً لاغير) أو نسبة ٢% من إجمالي الوثائق التي يصدرها الصندوق أيهما أكثر.

يشارك حملة وثائق الاستثمار في الصندوق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وثائق وكذا فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط وحتى تاريخ إنتهاء السنة المالية التالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة فى ٩ يونيو ٢٠٢١.

٢- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية

أ - الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية.

ب - أسس القياس

تثبت الأصول والالتزامات المالية التي تقيم من خلال الأرباح والخسائر بقائمة الدخل بالقيمة العادلة وبالنسبة لباقي الأصول والالتزامات المالية يتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة.

ج - عملة التعامل و عملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة (تابع)

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية (تابع)

د - استخدام التقديرات و الحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات، وتعتمد تلك التقديرات و الافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وقد تختلف النتائج التى يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات، ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغيرات الناتجة عن مراجعة التقديرات فى السنة التي يحدث فيها التغير فى تلك التقديرات. وحيث أن الصندوق يستثمر أمواله فى أسهم مدرجة فى سوق الأوراق المالية ويتم التداول عليها بشكل نشط فإن قدر التقديرات والحكم الشخصى ليس جوهرياً.

٢-٢ أهم التغييرات في السياسات المحاسبية

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية"

أدى تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" إعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢١ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية ولكن لم ينتج عنه تعديلات على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية كما في ٣١ مارس ٢٠٢١. حيث لم يكن هناك أي تأثير على أرصدة الأرباح المرحلة الافتتاحية في ١ يناير ٢٠٢١.

يحدد المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" متطلبات تحقق وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية باستثناء الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٩ "عقود الإيجار". ومع ذلك، فإن ذمم الإيجار المدينة المعترف بها من قبل المؤجر تخضع لمتطلبات إلغاء الاعتراف وانخفاض القيمة طبقاً لهذا المعيار، والذي يحل محل المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس".

الاعتراف الأولي

تعترف الشركة مبدئيًا بالأصول والإلتزامات المالية عندما تصبح طرفًا في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

تصنيف وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية

يحتوي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية: تقاس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به.

يلغي المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" فئات المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" السابقة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع. ومع ذلك، فإن المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ الأدوات المالية" يحتفظ إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية.

إضمحلال قيمة الأصول

يستبدل المعيار المحاسبي المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" نموذج "الخسارة المتكبدة" في المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٦ "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" (ECL). ينطبق نموذج إضمحلال القيمة الجديد على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والعملاء.

بالنسبة لمديونيات العملاء التي انخفضت قيمتها، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي طبقا للعقد المبرم.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح لخسائر الائتمان. يتم قياسها مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقع استلامها، واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر (أي حجم الخسارة إذا كان هناك تعثر) يؤخذ في الاعتبار ويستند التقييم ذي الصلة إلى بيانات التأخير التاريخية المعدلة بواسطة عوامل محددة للعملاء والمعلومات المستقبلية التي تشمل عوامل الاقتصاد الكلي.

تحدد الشركة القيم المعرضة للخسائر الإئتمانية المتوقعة بناءً على عدد أيام التأخير والتي يتم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر الخسارة وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية".

ينتج عن محددات الخسائر الإئتمانية المتوقعة (إحتمالية التعثر – القيمة المعرضة للخسائر الأئتمانية المتوقعة – معدل الخسارة عند التعثر) ثلاثة سيناريوهات.

يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة علي ثلاثة مستويات (الأساسي – الأفضل – الأسوء) لجميع المراحل الثلاثة (١٢ شهرًا وخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر).

يتم شطب مديونية العملاء (إما جزئيًا أو كليًا) عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد الأصل المالي بأكمله أو جزء منه. هذا هو الحال بشكل عام عندما تقرر الشركة أن المستأجر ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى فردي لكل عميل. يتم تضمين عمليات استرداد المبالغ التي تم شطبها سابقًا ضمن "خسائر إضمحلال قيمة الأدوات المالية" في قائمة الأرباح و الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يمكن أن تظل الأصول المالية التي تم شطبها خاضعة للإجراءات القانونية تطبيقاً لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

إلغاء الإعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم الشركة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي بشكل كبير أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

الإلتزامات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم الإعفاء من التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء صلاحيتها. تقوم الشركة أيضًا بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام المالي الجديد بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين المبلغ المسجل والمبلغ المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو إلتزامات متحملة) في الربح والخسارة.

٢-٣ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٢-٤ تقييم المعاملات بالعملات الأجنبية

- تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.
- يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

٢-٥ الأدوات المالية

السياسات المطبقة بعد ١ يناير ٢٠٢١

تصنيف وقياس الاصول المالية

تقوم الشركة بتبويب أصولها المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مده الأصول المالية مع مده الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول ؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة الشركة ؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر ؛
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.
يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنموذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية

إلغاء الاعتراف بالأصل المالي

تقوم الشركة بإلغاء إثبات الأصل المالي فقط عند:

- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي،
- تحويل الحقوق التعاقدية في أستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي، أو الإبقاء على الحقوق التعاقدية في أستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي مع تحمل التزاماً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى واحد، أو أكثر من المستلمين وتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي
- تحويل الحقوق التعاقدية في أستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي. أو
- الإبقاء على الحقوق التعاقدية في أستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، مع تحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين دون تحويل ولا إبقاء ما يقارب جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إذا لم تكن قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي.
- وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين القيمة الدفترية (مُقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) والمقابل المُستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يتم إثباته في قائمة الدخل.

إضمحلال قيمة الأصول المالية

تطبق الشركة منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدي ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) . خسائر الائتمان المتوقعة على مدي ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدي الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – أسهم

	٣١ مارس ٢٠٢١			
اسم الشركة / البنك المستثمر فيه	القيمة السوقية للأسهم التى يمتلكها الصندوق جنيه مصرى	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	نسبة القيمة السوقية إلى صافى أصول الصندوق %	نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %
قطاع البنوك				
البنك التجارى الدولى	١٤ ٣٨٦ ٩٨٥		٣٦,٧١	٠,٠٢
بنك كريدى اجريكول مصر	٦٢١ ٩٦١		١,٥٩	٠,٠١
	١٥ ٠٠٨ ٩٤٦	٣٨,٢٩	٣٨,٣٠	
قطاع الموارد الأساسية				
سيدى كرير للبتروكيماويات	٦٢٥ ٨٥٢		١,٥٩	٠,٠١
حديد عز	٣٩٠ ٧٠٦		١,٠٠	٠,٠١
ابوقير للاسمدة والصناعات الكيماوية	١ ٧٨٦ ٩٨٣		٤,٥٦	٠,٠١
	٢ ٨٠٣ ٥٤١	٧,١٥	٧,١٥	
قطاع طاقة و خدمات مساعدة				
الاسكندرية للزيوت	٣٢٠ ٩٤٢		٠,٨٢	٠,٠١
	٣٢٠ ٩٤٢	٠,٨٢	٠,٨٢	
قطاع موزعون وتجارة تجزئة				
ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية	٣٣٥ ٧٤٧		٠,٨٦	٠,٠٠
	٣٣٥ ٧٤٧	٠,٨٦	٠,٨٦	
قطاع أغذية ومشروبات و تبغ				
ايديتا للصناعات الغذائية	٤٨٦ ١٥٤		١,٢٤	٠,٠١
الشرقية - إيسترن كومبانى	٢ ٣٣٩ ٨٦٧		٥,٩٧	٠,٠١
	٢ ٨٢٦ ٠٢١	٧,٢١	٧,٢١	
قطاع العقارات				
مدينة نصر للاسكان والتعمير	٧٦٩ ٤٢٩		١,٩٧	٠,٠١
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	١ ٤٨٢ ٨٨٨		٣,٧٨	٠,٠١
بالم هيلز للتعمير	٥١١ ١١٠		١,٣١	٠,٠١
السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار – سوديك	٧٤٥ ٧٤٧		١,٩١	٠,٠١
إعمار مصر	٢٥٥ ٨٩١		٠,٦٥	٠,٠٠
أوراسكوم للتنمية مصر	٣٠٧ ١٩٨		٠,٧٧	٠,٠١
مصر الجديدة للاسكان والتعمير	٣٩٣ ٦٣٧		١,٠٠	٠,٠١
	٤ ٤٦٥ ٩٠٠	١١,٣٩	١١,٣٩	
قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات				
المصرية للاتصالات	٨٤٠ ٦٨٣		٢,١٥	٠,٠٠
فورى لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الالكترونية	٣ ١٩٦ ٥٥١		٨,١٦	٠,٠١
	٤ ٠٣٧ ٢٣٤	١٠,٣١	١٠,٣١	
قطاع منسوجات و سلع معمرة				
النساجون الشرقيون للسجاد	٥٧٥ ٨٤٠		١,٤٧	٠,٠١
	٥٧٥ ٨٤٠	١,٤٧	١,٤٧	
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات				
السويدي اليكتريك	١ ٣٨٤ ٣٩٠		٣,٥٣	٠,٠١
جي بي اوتو	٣٤٠ ٨٠٩		٠,٨٧	٠,٠١
	١ ٧٢٥ ١٩٩	٤,٤٠	٤,٤٠	
قطاع خدمات مالية غير مصرفية				
المجموعة المالية هيرمس القابضة	١ ٦٢٦ ٢٦٨		٤,١٥	٠,٠٢
القابضة المصرية الكويتية	٢ ١٦٥ ٨٨٢		٥,٥٣	٠,٠١
القلعة للاستشارات المالية	٣٣٨ ٢٥٥		٠,٨٦	٠,٠٢
اوراسكوم للاستثمار القابضة	١٥١ ٥٩٩		٠,٣٨	٠,٠١
بايونيرز القابضة	٤٢٦ ٠٥٠		١,٠٩	٠,٠١
سى اى كابيتال القابضة للاستثمارات المالية	٤١٦ ١١١		١,٠٦	٠,٠١
اوراسكوم المالية القابضة	١٦٤ ٠٥٩		٠,٤١	٠,٠١
	٥ ٢٨٨ ٢٢٤	١٣,٤٩	١٣,٤٨	

قطاع رعاية صحيه وادوية				
ابن سنا فارما	٧٨٩ ٩٥٧		٢,٠٢	٠,٠٢
شركة مستشفى كليوباترا	١ ٠١٥ ٦٩٨		٢,٥٩	٠,٠١
	١ ٨٠٥ ٦٥٥	٤,٦١	٤,٦١	
الإجمالي	٣٩ ١٩٣ ٢٤٩	%١٠٠	١٠٠	

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

٩ - إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر – أسهم (تابع)

اسم الشركة / البنك المستثمر فيه	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ القيمة السوقية للأسهم التى يمتلكها الصندوق جنيه مصرى	نسبة القيمة السوقية إلى إجمالي الاستثمارات في السهم %	نسبة القيمة السوقية إلى صافى أصول الصندوق %	نسبة استثمارات الصندوق في رأس مال الشركة / البنك %
قطاع البنوك				
البنك التجارى الدولى	١٦ ٣٩٥ ٨٠٤		٤٠,٢٣	٠,٠٢
بنك كريدى اجريكول مصر	٨٩٨ ١٩٨		٢,٢	٠,٠١
	١٧ ٢٩٤ ٠٠٢	٤٢,٨٣	٤٢,٤٣	
قطاع الموارد الأساسية				
سيدى كرير للبتروكيماويات	٦١١ ٦٦٧		١,٥	٠,٠١
حديد عز	٤٨٦ ٠٨٠		١,١٩	٠,٠١
الحديد والصلب المصرية	١٣٢ ٦٩٥		٠,٣٣	٠,٠٠
	١ ٢٣٠ ٤٤٢	٣,٠٥	٣,٠٢	
قطاع أغذية ومشروبات و تبغ				
جهينة للصناعات الغذائية	٦٩٤ ٩٠١		١,٧١	٠,٠١
ايديتا للصناعات الغذائية	٥٦٨ ٧٧٢		١,٤	٠,٠١
الشرقية - إيسترن كومبانى	٣ ١١٦ ٢٤٧		٧,٦٥	٠,٠١
	٤ ٣٧٩ ٩٢٠	١٠,٨٥	١٠,٧٦	
قطاع العقارات				
مدينة نصر للاسكان والتعمير	٨٩٧ ٤٧٨		٢,٢	
مجموعة طلعت مصطفى القابضة	١ ٧٨١ ٧٩١		٤,٣٧	٠,٠١
بالم هيلز للتعمير	٤٩٠ ٨٣٦		١,٢	٠,٠١
السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار – سوديك	٩٦٢ ٤٣٣		٢,٣٦	٠,٠٢
إعمار مصر	٣٠٤ ٧٣٩		٠,٧٥	٠,٠٠
أوراسكوم للتنمية مصر	٣٢١ ٠٧٣		٠,٧٩	٠,٠١
مصر الجديدة للاسكان والتعمير	٥٧٣ ٦٩٩		١,٤١	٠,٠١
	٥ ٣٣٢ ٠٤٩	١٣,٢٠	١٣,٠٨	
قطاع اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات				
المصرية للاتصالات	١ ٠٣٣ ٢٢٢		٢,٥٤	٠,٠١
	١ ٠٣٣ ٢٢٢	٢,٥٦	٢,٥٤	
قطاع خدمات تعليمية				
القاهرة للإستثمار والتنمية العقارية	١ ٠٥٨ ٨٧٣		٢,٦	٠,٠١
	١ ٠٥٨ ٨٧٣	٢,٦٢	٢,٦	
قطاع منسوجات و سلع معمرة				
دايس للملابس الجاهزة	١٠١ ٩٤٨		٠,٢٥	٠,٠١
النساجون الشرقيون للسجاد	٦٦١ ٦٠٧		١,٦٢	٠,٠١
	٧٦٣ ٥٥٥	١,٨٩	١,٨٧	
قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات				
السويدي اليكتريك	١ ٧٣١ ٧١٠		٤,٢٥	٠,٠١
جي بي اوتو	٤٩٨ ٠٦٦		١,٢٢	٠,٠١
	٢ ٢٢٩ ٧٧٦	٥,٥٢	٥,٤٧	
قطاع خدمات مالية غير مصرفية				
المجموعة المالية هيرمس القابضة	١ ٨٥٩ ٥٧٥		٤,٥٦	
القابضة المصرية الكويتية	٢ ١١٤ ١١٤		٥,١٩	٠,٠١
القلعة للاستشارات المالية	٤٥٧ ٦٤٦		١,١٢	٠,٠٢
اوراسكوم للاستثمار القابضة	٣١٩ ٦٨٢		٠,٧٨	٠,٠١
بايونيرز القابضة	٣٧٢ ٩٧٦		٠,٩٢	٠,٠١
	٥ ١٢٣ ٩٩٣	١٢,٦٩	١٢,٥٧	
قطاع رعاية صحيه وادوية				
ابن سنا فارما	٧٠٧ ٥٢٦		١,٧٤	٠,٠١
شركة مستشفى كليوباترا	١ ٢٢٥ ٩٠٩		٣,٠١	٠,٠٢
	١ ٩٣٣ ٤٣٥	٤,٧٩	٤,٧٥	
الإجمالي	٤٠ ٣٧٩ ٢٦٧	%١٠٠	١٠٠	

١٠ - نقدية بالبنوك

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
حسابات جارية – عملة محلية	٢٤٠ ٩٠٧	١٢٧ ٣٩٨
حسابات جارية – عملة أجنبية	٦٢١	٣٥٢ ٨٢٧
الإجمالي	**٢٤١ ٥٢٨**	**٤٨٠ ٢٢٥**
النسبة إلي صافي أصول الصندوق	**٠,٦٢٪**	**١,١٨%**

١١ - أرصدة مدينة أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
إيرادات مستحقة	١٧ ٢٥٨	١٦٢ ٠٧٧
أرصدة مدينة أخرى	٣٧ ٣٠٨	--
الإجمالي	**٥٤ ٥٦٦**	**١٦٢ ٠٧٧**

١٢ - أرصدة دائنة أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
أتعاب مهنية مستحقة	١٤٧ ٥٠٠	١٢٠ ٠٠٠
مكافأة أعضاء مجلس إدارة شركة صناديق المؤشرات المستحقة (إيضاح ١٧)	٦٧ ٥٠٠	٦٠ ٠٠٠
أتعاب المستشار القانوني المستحقة	٢٤ ٧٥٠	٢٢ ٠٠٠
عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة (إيضاح ١٧)	١ ٤٥٠	١ ٨٥٥
أتعاب مدير الاستثمار المستحقة (إيضاح ١٧)	١٣ ٥٥٢	١٦ ٧٣٩
مستحقات أمين الحفظ	١ ٤١٨	١ ٦٧٣
ضرائب مستحقة	٨٦٣	٨ ١٠٤
مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية و أخرى	٤٦ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠
الإجمالي	**٣٠٣ ٠٣٣**	**٢٦٥ ٣٧١**

١٣ - رأس المال

بلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ وقدره ٢٠ مليون جنيه مصري، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٥ مليون جنيه مصري موزعة على ٥٠٠,٠٠٠ سهم ، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه مصري، وفيما يلى هيكل المساهمين.

المساهمون	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	القيمة المدفوعة
بلتون المالية القابضة "ش.م.م"	٨٠%	٤٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
بلتون القابضة للاستثمارات "ش.م.م"	١٠%	٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
بلتون لترويج وتغطية الاكتتاب "ش.م.م"	١٠%	٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
	١٠٠%	**٥٠٠,٠٠٠**	**٥,٠٠٠,٠٠٠**

١٤ - حقوق الملكية

	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
صافى أصول الصندوق العائدة لحاملى الوثائق القابلة للاسترداد في أول العام	٤٠ ٧٥٦ ١٩٨	٤٨ ٣٥٧ ٢٦٩
المحصل من إصدار وثائق الاستثمار خلال الفترة	١٨٤ ٥٩٧	٢ ٦٨٢ ٤٩١
المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار خلال الفترة	(٣٠٨ ٣٣٥)	--
صافى الزيادة الناتجة من معاملات التداول	٤٠ ٦٣٢ ٤٦٠	٥١ ٠٣٩ ٧٦٠
صافى (خسائر) الفترة	(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(١٠ ٢٨٣ ٥٦٢)
صافى أصول الصندوق العائدة لحاملى الوثائق القابلة للاسترداد في نهاية الفترة	٣٩ ١٨٦ ٣١٠	٤٠ ٧٥٦ ١٩٨
عدد الوثائق القائمة	٣ ٤٩٠ ٠٠٠	٣ ٥٠٠ ٠٠٠
القيمة الاستردادية للوثيقة	١١,٢٣	١١,٦٤

١٥ - نصيب الوثيقة في صافى (خسائر) الفترة

	الفترة الماليه المنتهيه فى	
	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٠
صافى (خسائر) الفترة	(١ ٤٤٦ ١٥٠)	(١٥ ٢٠٦ ٨٥٠)
يقسم على :		
عدد الوثائق القائمة	٣ ٤٩٠ ٠٠٠	٣ ٢٧٥ ٠٠٠
نصيب الوثيقة في (الخسائر)	**(٠,٤١)**	**(٤,٦٤)**

١٦ - مصروفات إدارية وعمومية

	الفترة الماليه المنتهيه فى	
	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٠
أتعاب مهنية	٢٧ ٥٠٠	٢٩ ٧٥٠
أتعاب قانونية	٢ ٧٥٠	٩ ٢١٢
رسوم البورصة المصرية	١٢ ٦٩٢	١٩ ٧٧١
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	٧٥٠٠	٧ ٥٠٠
مصروفات الهيئة العامة للرقابة المالية	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠
مصروفات أخرى	١٧ ٦٢٥	٢٣ ٤٨٦
	٧٠ ٥٦٧	٩٢ ٢١٩

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٧ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تقتضى طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال السنة مع شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) وشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار (مدير الاستثمار) والشركة الالكترونية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (شركة خدمات الإدارة) ويتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس أسس التعامل مع الغير.

وفيما يلى أهم الأرصدة والمعاملات خلال السنة المالية:

المركز المالى

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
أتعاب مدير استثمار المستحقة	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة الدولية لخدمات الإدارة في	١٣ ٥٥٢	١٦ ٧٣٩
عمولة شركة خدمات الإدارة المستحقة	مجال صناديق الاستثمار	١ ٤٥٠	١ ٨٥٥
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة المستحقة	شركة صناديق المؤشرات	٦٧ ٥٠٠	٦٠ ٠٠٠

قائمة الدخل

طبيعة المعاملة	الطرف ذو العلاقة	٣١ مارس ٢٠٢١	٣١ مارس ٢٠٢٠
أتعاب مدير الاستثمار	شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار الشركة الدولية لخدمات الإدارة في	٤٣ ١١٧	٤٩ ٠٩٠
عمولة شركة خدمات الإدارة	مجال صناديق الاستثمار	٤ ٧٣٥	٥ ٤٥٦
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	شركة صناديق المؤشرات	٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠

بلغ عدد وثائق الاستثمار التى تمتلكها شركة صناديق المؤشرات (مؤسس الصندوق) فى ٣١ مارس ٢٠٢١ عدد ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري، وقد بلغت قيمتها الاستردادية مبلغ ٥ ٦١٤ ٠٨٥ جنيه مصري (مقابل مبلغ ٥ ٨٢٢ ٣١٤ جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠).

١٨- أحداث هامة

- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لإنتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيرا ملموساً علي القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس فى الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فأنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري علي عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير علي الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والسنة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.
- بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٧ صدر كتاب دورى رقم (١) عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل وأثرها على صناديق الاستثمار المنشأه وفقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، والذى يتضمن إن لسلامة حساب صافى قيمة اصول الصندوق ونصيب الوثيقة من صافى هذه القيمة إعتباراً من يوم ١٧ مايو ٢٠١٧ كتاريخ محدد لأنهاء فترة وقف العمل بالضريبة المنصوص عليها فى القانون السارى حالياً ، يجب الألتزام بحساب مخصص للضريبة على الأرباح الرأسمالية على ناتج تعاملات صناديق الأستثمار.
- بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٧ قرر مجلس النواب بأستمرار وقف العمل بالأحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة من التعامل عن الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ٣ أعوام. ولا يجوز تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ المشار اليه إلا إبتداءً من ١٧ مايو ٢٠٢٠ ، ويسقط أى حق للدولة فى الضريبة المذكورة وتحصيلها قبل هذا التاريخ.

تفرض ضريبة الدمغة على إجمالى عمليات شراء الأوراق المالية أو بيعها بجميع أنواعها سواء كانت هذه الأوراق مصرية أو أجنبية ، مقيدة بسوق الأوراق المالية أو غير مقيدة بها وذلك دون خصم اى تكاليف .

ويتحمل عبء هذه الضريبة كل من البائع والمشترى ، على النحو التالى :

١,٢٥ فى الألف يتحملها المشترى و ١,٢٥ فى الألف يتحملها البائع من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى ٣١ مايو ٢٠١٨ .

١,٥٠ فى الألف يتحملها المشترى و ١,٥٠ فى الألف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٨ وحتى ٣١ مايو ٢٠١٩ .

١,٧٥ فى الألف يتحملها المشترى و ١,٧٥ فى الألف يتحملها البائع من ١ يونيو ٢٠١٩ .

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالجنيه المصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١٩- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

- قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨مارس٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة والتي تم نشرها بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٩.

- هذا وبتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٢٠ اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بيان بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية التي ستصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظرًا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا الجديد وما لازم ذلك من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به. و تقوم الشركات بتطبيق هذه المعايير وهذه التعديلات على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ وإدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ مع التزام الشركات بالإفصاح الكافي في قوائمها الدورية خلال ٢٠٢٠ عن هذه الحقيقة واثارها المحاسبية ان وجدت

- هذا وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) – الادوات المالية و(٤٨) – الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) ، عقود التأجير وذللك للعام المالى الذى يبدأ من أول يناير ٢٠٢١ .

وفيما يلي أهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	الاثر على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيارمحاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها –لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي. ٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية:	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	الاثر على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	– معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ – معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" – معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"		
معيارمحاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	تم تطبيق المعيار بدأ من المركز المالى عن السنة المالية المنتهية فى٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيارمحاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير "	يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الايجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ١- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٢- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.	تم تطبيق المعيار بدأ من المركز المالى عن السنة المالية المنتهية فى٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الايراد من العقود مع

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	الاثر على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	٣- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.		العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ – وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيارالمحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيارالمحاسبة المصري رقم (٢٢) " نصيب السهم في الأرباح"	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشأت.		تم تطبيق المعيار بدأ من المركز المالى عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩
معيارالمحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.		تم تطبيق المعيار بدأ من المركز المالى عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٩

- بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١ ،هذا وقد إجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبى المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إلتزام الشركات بالإفصاح الكافى عن ذلك.